مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأزمة الخليجية وتداعياتها على دولة الكويت

إعداد
عبير إبراهيم صالح

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢)

أكتوبر ٢٠٢٠م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

الأزمة الخليجية
وتداعياتها على دولة الكويت

إعداد
عبير إبراهيم صالح

التقرير الاستراتيجي
العدد (٢)

أكتوبر ٢٠٢٠م

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

الكويت ـ ٢٠٢٠

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بشكل دوري بإصدار «**التقرير الاستراتيجي**» الذي يتناول القضايا الاستراتيجية التي تهم دولة الكويت والمنطقة. ويهدف المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم تحليل استراتيجي للقضايا والمستجدات المتعلقة بأمن المنطقة، ما يمكن أن يساهم في خدمة الباحثين والمهتمين في الشؤون الاستراتيجية. كما يسعى المركز من خلال هذا التقرير إلى تقديم الرؤى والتوصيات اللازمة لصناع القرار السياسي بما يخدم تحقيق المصلحة الاستراتيجية لدولة الكويت.

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. رشيد العنزي
نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب
مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. يوسف ذياب الصقر
قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ. د. عبيد سرور العتيبي
رئيس قسم الجغرافيا ـ كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري
قسم المناهج وطرق التدريس ـ كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبدالله محمد الهاجري
العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا ـ كلية الآداب
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

أ. عبدالعزيز عبدالله السالم
رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معرفي
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق ـ دولة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبدالله الغانم
مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي
الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام ـ دولة الكويت

الفهرس	رقم الصفحة

تقديـم..... ١١

الملخـص..... ١٣

المقدمـة..... ١٥

المحـور الأول: الأزمـة الخليجية ودور الوسـاطة لدولـة الكويت... ١٧

المحـور الثاني: المعضلة الأمنية لدولة الكويـت..... ٢٤

المحـور الثالث: الكويت وسـباق التسـلح..... ٢٨

المحـور الرابـع: العلاقـات الكويتيـة التركيـة (تعـاون عسـكري)

العلاقـات الكويتية الصينيـة (تعاون اقتصـادي)..... ٣٢

أولاًـ العلاقـات الكويتية التركية بعـد الأزمة الخليجية:..... ٣٢

ثانيـاًـ العلاقـات الكويتية الصينية بعد الأزمـة الخليجية:..... ٣٣

الخاتمـة..... ٣٦

قائمـة المراجـع..... ٣٩

أولاًـ المراجــع العربية..... ٤١

ثانياًـ المراجع الأجنبيـة..... ٤٦

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

تقديم:

تعدّ «**الأزمة الخليجية**» التي ظهرت إلى السطح في عام ٢٠١٧، ولا تزال مستمرة إلى يومنا هذا، من أخطر التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي تمثل لهذه المنظومة حالة غير مسبوقة من الانقسام والاختلاف. وقد بادرت دولة الكويت منذ اليوم الأول لظهور هذه الأزمة إلى التحرك في مساعي الوساطة وتقريب وجهات النظر بين الفرقاء. وبذل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ـ حفظه الله ورعاه ـ جهوداً حثيثة في مساعيه الحميدة من خلال القيام بدور الوسيط في هذه الأزمة. وتأتي جهود دولة الكويت هذه انطلاقاً من إيمانها بأهمية المنظومة الخليجية ـ على المستويين: الرسمي والشعبي ـ لدول المجلس، وإدراكها أن تأثيرات هذه الأزمة لن تقتصر على أطرافها، بل ستمتدّ إلى بقية دول الخليج العربية، ومن بينها الكويت. ويحاول هذا العدد من التقرير الإستراتيجي تسليط الضوء على موضوع الأزمة الخليجية وانعكاساتها على دولة الكويت، ومحاولة تفسير سياسة الكويت الخارجية في ضوء هذه الأزمة وغيرها من المعطيات الإقليمية والدولية، التي حفزت الكويت إلى التحرك خارجياً لمواجهة التحديات الأمنية المحتملة.

د. فيصل أبوصليب

مدير المركز

الملخص:

تمثل الأزمة الخليجية معضلة أمنية، ستتحرك ــ بلا شك ــ آثارها واضحة وخطيرة على الدول الصغرى، ودولة الكويت واحدة منها، وفي ظل غياب الثقة وزيادة حدة الصراعات والنزاعات الإقليمية والدولية تعاملت الكويت مع الأزمة من خلال عاملين، الأول: زيادة الإنفاق العسكري وزيادة التسلح، والآخر بناء تحالفات جديدة مع دول كبرى في عدة مجالات حيوية؛ كإشراك الصين في بناء البنية التحتية لـ «مدينة الحرير»؛ بوصف ذلك محوراً إضافياً لضمان أمنها وسيادتها، وتجنب أي تهديدات داخلية أو تدخلات خارجية. ويُقسّم «التقرير الإستراتيجي» إلى أربعة محاور لمناقشة تأثير الأزمة الخليجية على دولة الكويت بالاعتماد على فهم السياسة الخارجية الكويتية وتفسيرها وتحديد أدوات قوتها الناعمة، وطريقة تعاملها مع التحديات الجديدة التي فرضتها المعطيات الإقليمية والدولية على أمنها القومي.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، السياسة الخارجية، القوة الناعمة، الأزمة الخليجية، الأمن القومي، المعضلة الأمنية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المقدمة:

بدأت الأزمة الخليجية في الخامس من يونيو ٢٠١٧م - في شهر رمضان المبارك - وسط صدمة عربية ودولية بعد تسريب خطاب نُسب إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني؛ لتقوم قطر بعدها بنفي ما نُشر جملةً وتفصيلاً؛ معللةً ذلك بعملية قرصنة تعرضت لها وكالة الأنباء القطرية (قنا)، إلا أن الدول الخليجية ــ وهي كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات، والبحرين، بالإضافة إلى مصر - التي أطلقت على نفسها فيما بعد اللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب (ATQ) قامت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وغلق سفاراتها في الدوحة، كما قطعت العلاقات التجارية معها، فضلاً عن ذلك أغلقت الحدود البرية والبحرية والجوية مع قطر. وفي خضم هذه الأزمة بدأت دولة الكويت بتحريك عجلة سياستها الخارجية، المتمثلة في دبلوماسيتها الفاعلة لمحاولة حلحلة الأزمة، ومن جهة أخرى قامت بخطواتٍ سريعة لإعادة ضبط علاقاتها الإستراتيجية مع الدول الإقليمية والدولية؛ لأجل الحفاظ على سيادتها وأمنها القومي في ظل التهديدات الخارجية، وكنتيجة واقعية لتداعيات الأزمة الخليجية، فضلاً عن الشعور بالتوجس والقلق، الذي رافق الكويت منذ بداية الأزمة، من ممارسة أي ضغوط عليها لتغيير سياساتها الخارجية بما يتناسب مع سياسة الدول الرباعية وتوجهاتها.

المحور الأول

الأزمة الخليجية ودور الوساطة لدولة الكويت

قبل الحديث عن دور دولة الكويت في الأزمة الخليجية لا بد من تسليط الضوء على السياسة الخارجية التي اتبعتها وتميزت بها. في البداية يحسن أن نشير إلى أن السياسة الخارجية تعرّف بأنها أي نشاط، أو برامج، أو أدوار وسياسات خارجية مرتبطة بتحقيق أهداف عامة للدولة، وعرّفها فيرنس وسنايدر بأنها: منهج للعمل أو مجموعة من القواعد، يتم اختيار إحداها للتعامل مع واقعة معينة حدثت في الحاضر أو متوقع حدوثها في المستقبل. وتُعرّف السياسة الخارجية بأنها: برنامج علني يختاره الممثلون الرسميون للدولة من بين عدة بدائل لتحقيق الأهداف المحددة في المحيط الخارجي؛ ومن ثم فإن السياسة الخارجية للدولة تتحدد وفق مصلحتها الوطنية، وقد يتغير توجهها في حالة حدوث أي تغير في العلاقات الإقليمية أو الدولية، ويمثل تحقيق الأمن أهم أهداف السياسة الخارجية من خلال أداء فاعل في النسق الدولي، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والمكانة الدولية. ولتحقيق ذلك لابد من وجود أدوات عدة، حددها «تشارلز هيرمان» بالأداة الدبلوماسية، والأداة الاقتصادية، والأداة العسكرية، والسياسات الداخلية، والموارد الطبيعية. وبالنسبة لدولة الكويت، فإن سياستها الخارجية تهدف إلى تحقيق

الحماية من أي قوى إقليمية أو دولية يمكن أن تؤثر عليها وعلى سياستها الخارجية، فضلاً عن ذلك تهدف إلى تحقيق مكانة دولية تميزها وتحقق لها مصالحها الوطنية، واعتمدت في ذلك على الأداة الاقتصادية والدبلوماسية، وسنعرض فيما يلي لأهم ملامح هذه السياسة وأهدافها.

بدايةً اتسمت سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها عام ١٩٦١م حتى مرحلة ما قبل الغزو العراقي ١٩٩٠، بالحياد والتوازن؛ نتيجة عوامل عدة، أهمها موقعها الجغرافي ورصيدها التاريخي. فالكويت دولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى (مثلث الضغط)، هي السعودية، وإيران والعراق، وهي دول تمتلك الرغبة في فرض نفوذها على الدول الصغرى في المنطقة، لذلك كان هدف الكويت الأهم هو الحفاظ على سيادتها وأمنها، كذلك بقاؤها بعيداً عن أي نزاعات وصراعات، من شأنها أن تؤثر على استقرارها ووجودها. تاريخياً مرت الكويت بتحولات في سياستها الخارجية؛ فقد تبنت منذ استقلالها عام ١٩٦١ دور الوسيط في حل الخلافات العربية والإقليمية، واتباع سياسة عدم الانحياز والحياد؛ الأمر الذي أسهم في نجاحها في دور الوساطة. وقد وضّح صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد منذ البداية ــ وهو مؤسس السياسة الخارجية الكويتية ــ أن دور الكويت في حرصها على تحسين العلاقات العربية ينطلق من كونه مبدأ وليس مصلحة؛ باعتبار الكويت جزءاً من الأمة العربية؛ ومن ثم لم تكن وساطة الكويت في الأزمة الخليجية أولى محاولات وساطتها؛ إذ شهد تاريخ الكويت العديد من النماذج لإنهاء النزاعات العربية، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ــ التوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي ١٩٧٢، والحرب بين الأردن والفلسطينيين فيما عرف بـ«أيلول الأسود» ١٩٧٠، والأزمة اليمنية

العُمانية ١٩٨٤، وغيرها من الأمثلة، وكانت الكويت في كل ذلك تتمتع بقدر كبير من المناورة والمرونة السياسية والقبول من مختلف الأطراف. إلا أنه قد طرأ تحول في سياسة الكويت الخارجية بعد الغزو العراقي الذي تعرضت له عام ١٩٩٠ ووقوف بعض الدول العربية إلى جانب العراق، وهي الدول التي أُطلق عليها مسمى «دول الضد»؛ ومن ثم قطعت معها علاقاتها الدبلوماسية، كذلك أوقفت عنها المساعدات الاقتصادية، وقد أدى ذلك إلى تغير في سياسة الكويت الخارجية ودورها الذي اضطلعت به ـ عبر مسيرتها التاريخية ـ كوسيط، واتجهت إلى التركيز على أمنها الوطني أكثر من البعد الإقليمي. لكنها ما لبثت أن استعادت ـ فيما بعد ـ ذلك الدور بالتدريج، ولاسيما عقب سقوط نظام صدام حسين في العراق على يد القوات الأمريكية في ٢٠٠٣؛ ومن ثم نجحت الكويت في إعادة دورها كوسيط بين الدول المتنازعة، كما عاودت دورها في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية، ولعل دورها في حل الأزمة الخليجية الأولى في عام ٢٠١٤، أقرب مثال على نجاح دورها كوسيط، وتمثل هذا النجاح في عودة سفراء الدول الخليجية المقاطعة إلى العاصمة القطرية الدوحة، وهي مازالت تحاول حلّ الأزمة الخليجية الثانية التي ظهرت في عام ٢٠١٧ وتواصل مساعيها في هذا الاتجاه من غير توقف.

لقد حافظت الكويت على سياسة خارجية محايدة ومتزنة في تعاملاتها مع الدول كافة، حتى مع تلك التي تشكل تهديداً لها؛ فمن ناحية لا تدخل في حالة حرب أو عداء مع دول أخرى ولكنها في الوقت نفسه تحاول تعزيز قدراتها العسكرية والتسليحية للحفاظ على أمنها؛ حيث يدير صناع القرار في الكويت البلاد بعقلانية تجنباً للمواجهة وخطر الحرب، وهو ما ينطبق

ــ بصورة خاصة ــ على علاقة الكويت مع إيران؛ إذ إن هناك عدة عوامل (ديمغرافية، وتاريخية، وأمنية، وجغرافية، واقتصادية، وسياسية) تدفع الكويت نحو عدم معاداة إيران، مستفيدة في ذلك من الأحداث التاريخية التي مرت بالمنطقة، ومن ذلك الحرب العراقية الإيرانية وما تعرضت له الكويت خلال هذه الفترة من تهديدات وصلت إلى مرحلة تهديد الأمن الوطني الكويتي، وتمثل ذلك ــ على سبيل المثال ــ في ضرب ناقلات النفط الكويتية خلال تلك الحرب. ولا تزال الكويت تحاول الحفاظ على توازنها السياسي واتباع إستراتيجية «التحوط» لصيانة أمنها الداخلي؛ ففي ظل التصعيد المستمر بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية أو المملكة العربية السعودية كانت الكويت تحافظ على استقلالية قرارها وسياستها الخارجية في علاقاتها الثنائية مع إيران. ويأتي هذا كله تجنباً لأي تبعات لاحقة على المستوى الداخلي، تُحدِث توترات طائفية نتيجة لوجود ما يقارب ٢٠٪ من الطائفة الشيعية في الكويت؛ ومن ثم تحافظ الكويت على سياسة خارجية متوازنة؛ منعاً لأي تداعيات أو توترات قد تهدد أمنها الوطني، كما تحافظ على سياسة داخلية متماسكة ومتوازنة بين مختلف مكونات المجتمع الكويتي.

وتتميز دولة الكويت بقوتها الناعمة، وهو مفهوم أطلقه جوزيف ناي للتعبير عن قدرة أمم معينة على التأثير في أمم أخرى لتحقيق أهدافها المنشودة، وتوجيه خياراتها العامة من خلال الجذب والإقناع دون استخدام القوة أو الإكراه أو التهديد، وعن طريق استخدام وسائل حضارية واقتصادية ودعائية. وتمثلت أدوات القوة الناعمة لدولة الكويت ـ أولاً ـ في الأداة الدبلوماسية ودورها كوسيط في حل النزاعات بين الدول دون الانحياز لأي طرف، وثانياً ــ في الأداة الاقتصادية وتقديم المساعدات الإنسانية والمالية للدول النامية والعربية عن طريق القروض الميسرة

التي يقدمها صندوق التنمية العربي، وهي السياسة التي يمكن أن يطلق عليها بـ»دبلوماسية الدينار»؛ لتحقيق أهداف سياستها الخارجية. وقد نجحت الكويت في تسويق نفسها (Branding) دولياً وإقليمياً بوصفها وسيطاً ناجحاً له مصداقية عالية؛ لوقوفها على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وهي تعتبر أهم أدوات قوتها الناعمة، وتعدّ الثروة النفطية عاملاً أساسياً يسهم في تعزيز دور الكويت الاقتصادي المتمثل في تقديم المساعدات للدول الأخرى.

أما أداتها في المجال الإنساني؛ فقد أصبحت الكويت مركزاً إقليمياً إنسانياً يقدم عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مساعدات إنسانية ومبادرات لإعادة الإعمار لدول مثل العراق وسوريا، كذلك التبرع بمبالغ مالية ضخمة يعزز قوتها الناعمة، ومن ذلك ـ على سبيل المثال ـ أن الكويت قدمت للعراق تعهدات مالية بقيمة ١٢٢ مليون دولار من أصل ٣٣٠ مليون دولار لإعادة الإعمار. كذلك استضافت الكويت ثلاثة مؤتمرات للمانحين بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ لحل المشكلات الإنسانية التي تواجه سوريا، فضلاً عن ذلك كان للكويت دور مهم في إحياء أهم القضايا العربية، وهي القضية الفلسطينية، وإعادتها إلى الواجهة بعدما أصبحت ـ وسط قضايا مستجدة ـ قضية هامشية، وساعدها على إيصال رسالتها إلى العالم اختيارها عضواً غير دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي العضو العربي الوحيد في المجلس. وخلال وجودها في مجلس الأمن أدت دوراً دبلوماسياً نشطاً؛ إذ قدّمت مع السويد اقتراحاً مشتركاً للتصويت على وقف إطلاق النار في سوريا لمدة ٣٠ يوماً، وحظي هذا القرار بموافقة مجلس الأمن، وحمل القرار رقم (٢٤٠١)؛ الأمر الذي يعدّ نجاحاً مشهوداً في سياسة الكويت الخارجية من خلال تفعيل الدبلوماسية الوقائية، ومحاولة حل النزاعات والصراعات في المنطقة.

فعّلت دولة الكويت بعد الأزمة الخليجية دبلوماسية الوساطة، وقام بها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، وهو الشخصية ذات الخبرة الدبلوماسية الطويلة والناضجة؛ إذ حمل حقيبة الخارجية في الكويت من عام ١٩٦٣ إلى عام ٢٠٠٣، ويعتبر من أهم الشخصيات السياسية والدبلوماسية التي تتمتع بالحكمة وبعد النظر. وقد بذل في البداية عدة محاولات لحل الأزمة، سواء من خلال الزيارات المكوكية التي قام بها إلى كل من السعودية والإمارات وقطر، أو استضافة الكويت لأعمال الدورة الـ٣٨ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في ٢٠١٨، ولم يحضره من الزعماء الخليجيين سوى أميري دولة الكويت ودولة قطر. من جهة أخرى كان الشيخ صباح الأحمد دائم التذكير بخطورة الحملات الإعلامية والاستخدام الخاطئ لمواقع التواصل الاجتماعي على الوحدة الخليجية والعربية، وكان يطالب بضرورة ترميم البيت الخليجي وتغليب الحوار والمنطق. وفي ظل هذه التطورات أوجدت هذه الأزمة حالة من الترقب والقلق لدولة الكويت لسببين، أولهما: أن الدول التي قادت الأزمة هي دول شقيقة للكويت (السعودية والإمارات والبحرين)، وأن السعودية والإمارات أعلنتا لاحقاً إقامة مجلس تنسيقي سعودي ـ إماراتي يشمل المجالات العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والتجارية والثقافية. والآخر أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية ـ الحليف المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ـ موقف لا يُمكن توقعه ولا التنبؤ به؛ فقد اختلفت مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نحو الأزمة الخليجية؛ ففي البداية وجّه اتهامات لقطر بتمويل الإرهاب، وجاء ذلك في تغريدة على حسابه في تويتر في يونيو ٢٠١٧، واعتبر خطوة الدول الأربع بداية النهاية للإرهاب، لكن ما لبث أن تحول كلامه فيما بعد، مشيراً إلى أن أمير قطر مناصر كبير لمكافحة الإرهاب ورجل عظيم وصديق، ودعا

إلى الوحدة في مواقف دول الخليج، ودعم الدور الكويتي في الوساطة لحل الأزمة الخليجية. وتعاملت دولة الكويت مع تلك التحديات بمرونة سياسية وقدرة على التأقلم من خلال إعادة تشكيل تحالفاتها مع القوى الإقليمية والدولية وبخاصة تركيا والصين، فضلاً عن تعزيز الكويت بنيتها الداخلية والتوجه إلى عقد اتفاقيات وإقامة تعاون عسكري لمواجهة أي تهديدات قد تؤثر على أمنها القومي واستقرارها.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

المحور الثاني

المعضلة الأمنية لدولة الكويت

زادت الأزمة الخليجية من تعقيد الوضع الأمني في منطقة الشرق الأوسط، الذي يعاني ـ أساساً ـ حالة من الصراعات والأزمات وعدم الاستقرار السياسي والأمني؛ وهو ما يدفع الدول العربية نحو مزيد من التسلح والإنفاقات العسكرية لتحقيق الأمن القومي والحفاظ على سيادة الدولة. وهذا يقودنا إلى استعراض مصطلحي «الأمن القومي» و«المعضلة الأمنية» بشيء من التفصيل قبل التحدث عن تأثير الأزمة الخليجية على دولة الكويت وتوجهها نحو التسلح والتعاون مع دول أخرى للحفاظ على استقرارها وأمنها.

ويعدّ الأمن القومي (National Security) تكويناً فكرياً إستراتيجياً يستخدم لدراسته كل العلوم الإنسانية والطبيعية، كالجغرافيا، والتاريخ، والفلسفة، والعلوم السياسية. وقد تعددت تعريفات الأمن القومي؛ فعرفها إبراهيم محمود حبيب بأنها: مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية. فيما عرفها محمد حسين أبو صالح بأنها: قدرة الدولة على تحقيق مصالحها الإستراتيجية،

وتقوم على امتلاك الدولة لعناصر القوة الإستراتيجية التي تستند إلى تحقيق الأمن الإنساني، وتتيح للدولة امتلاك إرادتها الوطنية وتأمين مصالحها الوطنية الإستراتيجية. أما فريدريك هارتمان فقال: إن «الأمن محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة». وعرف صباح محمود الأمن القومي على أنه «الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية». ولأجل تحقيق الأمن القومي للكويت كان من الضروري حماية الدولة ومواردها من أي تهديدات خارجية أو داخلية، وهذا ما يدفع أي دول صغيرة نحو زيادة الإنفاق على التسلح؛ ومن ثم يؤدي إلى وجود «معضلة أمنية».

ويعتبر مفهوم المعضلة الأمنية (Security Dilemma) حديث العهد ـ نسبياً ـ في حقل العلاقات الدولية، وقد فسرت النظريتان الواقعية والواقعية الجديدة هذا المفهوم، ومن أهم المنظرين في هذا المجال كين بوث وويلر نيكولاس اللذان عرفا المعضلة الأمنية بأنها «مأزق إستراتيجي على مستويين من المعضلات، المستوى الأول يتألف من معضلة التأويل حول الدوافع والنوايا والقدرات للدول (سياسات عسكرية)، والمستوى الثاني معضلة الاستجابة والسبل العقلانية لها»، في حين وصف جون هيرتز وهربرت باترفيلد المعضلة الأمنية بأنها «حالة مأساة» لانعدام الثقة والشك في الطرف الآخر. فيما يعرفها مارتن غريفتش وتيري أوكلاهان على أنها: رؤية جهود تقوم بها الدولة من أجل تحسين أمنها القومي كتهديد من دول أخرى، قد يؤدي إلى عمل عسكري مضاد، من شأنه أن يؤثر على مستوى الأمن لدى جميع الدول. وتناول العالم السياسي الأمريكي روبرت جيرفيس المعضلة الأمنية في

أدبياته، وذكر أن المعضلة الأمنية تنشأ لدى الدول ذات النوايا الدفاعية الصارمة، وشرح كيف أن الدول تختلف حول درجة القدرات الضرورية في الدفاع؛ ومن ثم قد يُفهم أي تصعيد لقوتها العسكرية من قِبل دول أخرى على أنه «نية هجوم».

وصاغ جون هيرتز مفهوم المعضلة الأمنية على أنها نتيجة عدم اليقين والمخاوف لدى بعض الدول حول نوايا بعضها الآخر؛ إذ تسعى الدول نحو اكتساب المزيد من القوة بدافع الاعتماد على الذات (التسلح)؛ للتخلص من تأثير قوة الآخرين، وهذا يضعف من أمنها بشكل غير مقصود ويجعلها أقل إحساساً بالأمن. ويرى هيرتز أن المعضلة الأمنية تؤدي إلى الحروب، وإن كان السبب الأساسي لها هو الهيكل الفوضوي للنظام الدولي. أما جون ميرشمير فقال: في المعضلة الأمنية لا تشعر الدول بالثقة إلا عندما تصبح أكثر قوة من أي دولة أخرى؛ أي عندما تصل إلى الهيمنة، وليس لها خيار آخر سوى أن تقلل القوة النسبية للدول التي ينظر إليها على أنها تمثل تهديداً محتملاً.

إذن، يمكن فهم المعضلة الأمنية على أنها سعي كل دولة إلى تحسين قدراتها وقوتها تحسباً لأي تهديدات أو عدوان؛ الأمر الذي قد تفهمه الدول الأخرى على أنه مهدِّد لها لاستحالة التأكد من نوايا متخذ القرار في تحسين قوة بلده، وبذلك تدخل تلك الدول حالة من سباق التسلح الذي قد ينتهي بالحرب ـ الحرب الوقائية ـ على الرغم من عدم وجود نية مسبقة، على افتراض أن أي زيادة للقدرات أو تحسينها هي موجهة ضدها نتيجة لانعدام الأمن. ولذلك نشهد الآن العديد من الدول التي تسعى إلى زيادة مستوى تسلحها وزيادة النفقات العسكرية كل عام ومحاولة الحصول على أحدث التقنيات والتكنولوجيا في سبيل الحفاظ على أمنها القومي ومحاولة

ردع أي تهديد داخلي أو خارجي؛ وهذا يسبب دخول الدول في دوامة من حالة عدم اليقين؛ ومن ثم استمرار التسلح؛ الأمر الذي يرجع بالأساس إلى الفوضى في بنية النظام العالمي.

ونتيجة للأزمة الخليجية وما أحدثته من تفاقم الشعور بعدم الأمان والاستقرار في المنطقة لدى الدول الصغرى وبخاصة دولة الكويت، ولمعالجة ذلك اتجهت ــ أولاً ــ إلى تعزيز قدراتها العسكرية؛ ومن ثم الدخول في تحالفات لأجل مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية لأمنها القومي، وضمان سيادتها عبر تأكيد سلطتها والمحافظة على استقرارها وأمنها.

المحور الثالث

الكويت وسباق التسلح

دفعت الأزمة الخليجية دول الخليج عامةً والكويت خاصةً إلى التوجه نحو التسلح والإنفاق على صفقات مليارية، من شأنها تأمين الحماية ومواجهة أي تهديد خارجي، وفي الوقت نفسه الاتجاه إلى دبلوماسية تعزز من خلالها العلاقات الثنائية مع الدول الغربية، ويُبين الرسم البياني (١) ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري لدولة الكويت على مر الأعوام، وبخاصة بعد الأزمة الخليجية. ويُعرّف سباق التسلح على أنه: موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة عداء، يزيد كل منها أو يحسن مستوى تسلحه بمعدل سريع وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى، كما يعتبر أحد أشكال التعبير عن السياسة الخارجية من خلال سعي الدولة لتحقيق أمنها في مواجهة الدول المعادية وردعها. وبالنسبة لدولة الكويت فقد توجهت ــ شأنها شأن أي دولة عربية وخليجية ــ نحو زيادة مستوى التسلح لمواجهة أي تهديدات خارجية، ولتحقيق أمنها والحفاظ على مصالحها القومية زادت إنفاقها العسكري خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٩م، وقد قُدر الإنفاق العسكري والأمني للكويت عام ٢٠١٩ بنحو ٦,٦ مليارات دولار، فيما

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

ارتفع متوسط الإنفاق في العام نفسه بمعدل ٢,١٩٪، وقد يزيد مستقبلاً في الفترة بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٤ إلى ٧,٢٠٪؛ بمعدل إنفاق ٧,٧ مليارات دولار بحلول ٢٠٢٤؛ ويأتي ذلك نتيجة زيادة شراء الكويت أنظمة دفاع صاروخي، وطائرات عسكرية وسفناً حربية. وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مورد للكويت، بالإضافة إلى فرنسا، وإيطاليا، وروسيا وبريطانيا.

ومن أهم الصفقات للكويت تلك التي عقدتها مع الجانب الأمريكي؛ فبعد زيارة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لواشنطن ولقائه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في سبتمبر ٢٠١٧م أعلن الأخير عن وجود صفقة أسلحة مع الكويت لشراء طائرات مقاتلة أمريكية بقيمة خمسة مليارات دولار من نوع سوير هورنيت (F/A-18)، وعشر طائرات بوينغ ٧٧٧. وخلال تلك الزيارة وصف ترامب أمير الكويت بالشريك الجيد والشخصية المميزة جداً، وصرح بأن العلاقات الأمريكية ـ الكويتية «لم تكن أقوى مما هي عليه اليوم»، وأشاد ترامب بالاستثمارات الهائلة التي تقوم بها الكويت في الولايات المتحدة الأمريكية، والدور الدبلوماسي الذي يقوم به سمو الأمير في الأزمة الخليجية. وفي مايو ٢٠٢٠م تم الحديث عن اتفاق محتمل بين الكويت وأمريكا لبيع أسلحة بقيمة ١,٤٢٥ مليار دولار (٨٤ صاروخاً اعتراضياً، نظم M.S.I، ومعدات أخرى بقيمة ٨٠٠ مليون دولار)؛ ليزيد من قدرة الكويت على مواجهة أي تحديات حالية أو مستقبلية، وضمان أمن بنيتها التحتية النفطية. والجدير بالذكر أن في دولة الكويت أكبر عدد لجنود عسكريين أمريكيين؛ حيث يتجاوز هذا العدد ١٦ ألف جندي، كما أن هناك عدة قواعد عسكرية أمريكية في الكويت، وأهمها

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

معسكر «عريفجان» الذي يتسع لأكثر من عشرة آلاف جندي، ويضم قوات بحرية، وجوية وقوات مشاة (مارينز)، فضلاً عن ذلك هناك عدة معسكرات تتبع قاعدة «علي السالم» الجوية ومعسكر التدريب فرجينيا.

ولتنويع مصادر التسليح صرح مساعد وزير الخارجية الكويتي لشؤون أوروبا السفير «وليد الخبيزي» بأن لدى القوات المسلحة الكويتية مشروعات تسليح وتدريب مع دول أوروبية لتطوير قدراتها العسكرية؛ نتيجة الأوضاع الأمنية، ويأتي هذا التعاون نظراً لامتلاك الدول الأوروبية الإمكانيات والتكنولوجيا في مختلف التجهيزات العسكرية. كما استضافت الكويت (معرض الخليج للدفاع والطيران ٢٠١٧) الرابع في ديسمبر ٢٠١٩م، وشارك فيه أكثر من ١٣٠ شركة متخصصة في الصناعات الدفاعية من أكثر من ٢٠ دولة، وقد تصدرت تركيا المشاركة في المعرض بـ ٢٣ شركة متخصصة في صناعة الأسلحة. وتهدف الدول المشاركة إلى تسويق صناعاتها وإبراز قدراتها العسكرية، وحرصاً من الكويت على الإفادة من المعرض إلى أقصى مدى فقد شاركت بقواتها الثلاث. وفي ديسمبر ٢٠١٩م استضافت الكويت معرضاً آخر بمشاركة شركات أكبر. وتستمد هذه المعارض أهميتها من أنها تتيح الفرصة أمام الكويت لمواكبة أحدث التكنولوجيا الدفاعية المتقدمة العالمية، ومن جهة أخرى تنظم هذه المعارض في ظل التهديدات المتزايدة وارتفاع التوتر في المنطقة، وهذا من شأنه دفع الكويت وغيرها من الدول إلى رفع كفاءتها القتالية لمواجهة أي حدث طارئ أو اعتداء، فضلاً عن ذلك تفتح تلك المعارض باب التعاون بين الكويت وغيرها من الدول المشاركة لتنويع مصادر تسليحها وتتيح الفرص لتوقيع عقود جديدة.

رسم بياني (١)
الإنفاق العسكري لدولة الكويت للفترة من ٢٠٠٩. ٢٠١٩.
وفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي
https://www.sipri.org/databases/milex: (SPIRI)

المحور الرابع

العلاقات الكويتية التركية (تعاون عسكري) والعلاقات الكويتية الصينية (تعاون اقتصادي)

أولاً ـ العلاقات الكويتية التركية بعد الأزمة الخليجية:

تطورت العلاقات الثنائية بين تركيا والكويت بشكل ملحوظ بعد الأزمة الخليجية، ويمكن قياس ذلك من خلال الزيارات الرسمية المتبادلة والاتصالات بين مسؤولي البلدين؛ لتعميق مفهوم العمل الاقتصادي الإستراتيجي ويُمكن الملاحظة من (جدول:١) ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين في الفترة من (٢٠١٦-٢٠١٨م)، وترغب الكويت في تعزيز العلاقات الثنائية في المجالات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية وغيرها؛ بما يحقق الأمن الإقليمي لها؛ ففي سبتمبر ٢٠١٧ التقى رئيس الوزراء الكويتي السابق الشيخ جابر المبارك الصباح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتم خلال اللقاء التوقيع على ست اتفاقيات ثنائية ومذكرات تفاهم في مجالات عدة، فضلاً عن التوقيع على بروتوكول تعاون بين الحرس الوطني الكويتي والدرك التركي، كذلك عقد منتدى اقتصادي تركي كويتي في اسطنبول بمشاركة القطاع الخاص في البلدين. وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان زار الكويت في نوفمبر ٢٠١٧م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت

وتم خلال الزيارة التوقيع على عدة اتفاقيات في المجال الاقتصادي، والرياضي، والاستثمار، والأبحاث العلمية والتكنولوجيا، وقد قلّد الرئيس التركي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في مارس ٢٠١٧م «وسام الدولة» التركية، في المقابل أهدى سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الرئيس التركي قلادة مبارك الكبير. وكانت هناك ثلاث زيارات للرئيس التركي أردوغان إلى دولة الكويت في عام ٢٠١٧؛ ففي مايو من هذا العام حضر إلى الكويت للمشاركة في تدشين مطار الكويت الدولي، الذي تنفذه شركة «ليماك» التركية، واستهدفت الزيارتان اللتان قام بهما في شهري يوليو ونوفمبر دعم الوساطة الكويتية في الأزمة الخليجية، ويذكر أنه في يوليو ٢٠١٧ تم رفع نظام الدخول بتأشيرة للمواطنين الكويتيين إلى تركيا، وتعدّ الكويت الدولة الأولى في مجال الاستثمارات العقارية في تركيا من بين الدول الخليجية؛ إذ تقدر هذه الاستثمارات بأكثر من سبعة آلاف عقار. وفي أكتوبر من عام ٢٠١٨ وقع رئيس أركان الجيش الكويتي مع نظيره التركي اتفاقية تعاون عسكري مشتركة لتعزيز العلاقات الثنائية. ويعدّ هذا التعاون امتداداً للعلاقات التاريخية الثنائية بين البلدين. ويذكر أن الكويت كانت قد وقفت إلى جانب تركيا بعد محاولة الانقلاب التي فشلت في عام ٢٠١٦ وبادرت إلى التنديد بها، وأعلنت دعمها للحكومة التركية، وجاء هذا الموقف على خلاف المواقف لبعض الدول العربية.

ثانياً ـ العلاقات الكويتية الصينية بعد الأزمة الخليجية:

اتجهت الكويت إلى آسيا، وتحديداً إلى العملاق الآسيوي الصيني؛ لأجل إقامة شراكة اقتصادية إستراتيجية. والصين تعتبر ــ وفقاً (للجدول:١) ــ أكبر شريك تجاري وإستراتيجي للكويت. وكان صاحب السمو

الأمير الشيخ صباح الأحمد قد قام بزيارة إلى الصين والتقى الرئيس الصيني شي جين بينغ في يوليو ٢٠١٨م، وتم خلال الزيارة التوقيع على سبع اتفاقيات في مجالات مختلفة، ولاسيما الصناعة، والتكنولوجيا، والتجارة الإلكترونية وغيرها، وكان الهدف من الزيارة عاملين مهمين؛ الأول تحقيق التنمية الاقتصادية فيما يتعلق بمبادرة الحزام والطريق (One Belt, One Road) أو ما يُعرف بـ«مدينة الحرير»، والعامل الثاني متعلق بأبعاد سياسية وأمنية وأهمية موقع الكويت الجيوسياسي. وقد أعرب سمو أمير دولة الكويت عن رغبته في إنشاء منصة اقتصادية مشتركة تكون الصين فيها شريكاً إستراتيجياً للكويت ومساهماً في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير. وإذا لم يكن هذا التوجه بجديد لدى الكويت فإنه تَعَزَّز بعد الأزمة الخليجية رغبة في تنويع خياراتها الإستراتيجية، وعدم اقتصارها على التحالفات القديمة العسكرية والدفاعية، والتوجه لبناء شراكة اقتصادية مع القوى العظمى الصاعدة، ولاسيما الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن ذلك سعت الكويت ــ منذ البداية ــ إلى أن تكون جزءاً من مشروع مدينة الحرير ومحطة من محطاته؛ وهو ما يفسره كونها أول الموقعين على بروتوكول التعاون مع الصين ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع مدينة الحرير يقع في منطقة الصبية، وهو يهدف إلى إنشاء منطقة تجارية حرة مستقلة، تكون خاضعة للسيادة الكويتية ومستقلة إدارياً ومالياً وتشريعياً.

ومن المتوقع أن يوقع البلدان على عدة اتفاقيات ضخمة في مجالات متعلقة بالتكنولوجيا والتجارة، مع منح الجانب الصيني مزايا وتسهيلات للاستثمار في الكويت، منها تملك المستثمر الصيني لمشروعه بنسبة ١٠٠٪ والإعفاءات الجمركية، وإنهاء التأشيرات والتصاريح وفق جدول زمني

محدد وسريع. ومن بين المستثمرين شركة «علي بابا» التي تعد أكبر شركة تجارة إلكترونية في العالم وعملاق التجارة الإلكترونية الصينية، وتشمل العقود صفقة تتجاوز قيمتها مليار دولار؛ وذلك لجعل الكويت مركزاً رئيسياً لبيع المنتجات الصينية من خلال السماح لعدد من المصانع التابعة لشركة «علي بابا» دخول الكويت.

جدول (١)

قيمة التبادل التجاري بين دولة الكويت وعدة دول أخرى، الجدول من إعداد الباحثة : المصدر / غرفة تجارة وصناعة الكويت الموقع:

https://www.ekcci.org.kw/newweb/tradestats?jsessionID=1599482654.3249

الدولة	التبادل التجاري ٢٠١٦م	التبادل التجاري ٢٠١٧م	التبادل التجاري ٢٠١٨م
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٠٦٢,١٧٠ مليارات دولار	٣,٦٠٥,٦٩٦ مليارات دولار	٣,٢٢٠,٨٦٢ مليارات دولار
الصين	٥,١٥٧,٤٧٥ مليارات دولار	٦,٠٤٦,٥١٤ مليارات دولار	٦,٩٤٢,٢١٣ مليارات دولار
المملكة العربية السعودية	٢,٢٢٣,٦٥٣ مليار دولار	٢,٥١١,٥٤٦ مليار دولار	٢,٥٩٩,٠١٣ مليار دولار
الإمارات	٣,٣٠٩,٦٨٩ مليارات دولار	٣,٥٤٤,١٥٦ مليارات دولار	٣,٦٦٩,٥٠٠ مليارات دولار
تركيا	٦٠٦,٠٠٢ مليون دولار	٦٨١,٠١٩ مليون دولار	٨٦٥,٤٦٣ مليون دولار
سلطنة عُمان	٣٥٨,٤٦٣ مليون دولار	٤٢٤,٧١١ مليون دولار	٤٦٥,٨٦١ مليون دولار

الخاتمة

لقد قامت سياسة الكويت الخارجية ــ عبر مسيرتها التاريخية ــ على التوازن والحياد الإيجابي، والحرص على علاقات ثنائية قوية مع الدول كافة، مستخدمة أدواتها الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية؛ وهو ما هيأ لها أن تكون وسيطاً مقبولاً وموثوقاً به في حل النزاعات من مختلف الأطراف. وإذا كان الغزو العراقي الذي تعرضت له قد تسبب في إحجامها عن الاستمرار في دور الوسيط، فإنها ما لبثت ـ بعد سقوط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣ ـ أن عاودت إلى الاضطلاع بهذا الدور، وقد نجحت في كثير من الخطوات التصالحية بين الدول المتنازعة، ولا تزال تبذل جهوداً حثيثة لحل الأزمة الخليجية وإعادة الأمور إلى سابق عهدها والمحافظة على منظومة مجلس التعاون متماسكة قوية.

ويمكن القول إن الأزمة الخليجية دفعت دولة الكويت إلى مراجعة علاقاتها الإقليمية والدولية، والانفتاح على شركاء وحلفاء ـ ليسوا جدداً ـ وتعزيز علاقاتها الثنائية معهم، وهي تستهدف من هذا التوجه ضمان أمنها وحماية سيادتها، وهو يعدّ جزءاً أساسياً من إستراتيجيتها لاستمرارها والمحافظة على استقلاليتها بعيداً عن أي إملاءات إقليمية أو دولية. وهذه ليست إستراتيجية وليدة اللحظة وإنما هي جزء من رؤية الكويت ٢٠٣٥، التي تهدف إلى تنويع الشركاء وعدم الاكتفاء بالولايات المتحدة شريكاً إستراتيجياً، بعدما تبين أن الاعتماد الكلي عليها يشكل خطراً محتملاً؛ ففي

فترة ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما ــ على سبيل المثال ــ لم يتم إشراك دول الخليج العربي في الاتفاق النووي الإيراني؛ الأمر الذي قد يؤثر على مصالح هذه الدول، والأمر لا يختلف لدى الرئيس دونالد ترامب، سواء في اتخاذه لقراراته المفاجئة والمتناقضة أحياناً، أو في دفعه المستمر للدول الخليجية لشراء الأسلحة، وفي كل ذلك إنما ينطلق مما يخدم مصالحه. لذلك كان من المهم تنويع الكويت لشراكاتها العسكرية حماية لمصالحها وأمنها القومي، ومن جهة أخرى يعطي هذا التنويع بُعداً جديداً للتوازن الدولي والإقليمي ويحقق أهداف السياسة الخارجية للكويت.

وزيادة التسلح والشعور بالتوجس والخوف لدولة الكويت في ظل التطورات المتلاحقة في المنطقة العربية، وعلى وجه الخصوص في المنطقة الخليجية، لم يمنعها من المحافظة على علاقاتها التجارية والاقتصادية مع الدول العربية والخليجية وتحسينها؛ فالإمارات في عام ٢٠١٨ ـ على سبيل المثال ـ تعتبر الأولى عربياً والثانية عالمياً كأكبر مصدر إلى الكويت، وهو ما يكشف عنه الجدول (١). ووقعت الكويت مع السعودية في ديسمبر ٢٠١٩ اتفاقاً متعلقاً بالمنطقة المقسومة «المنطقة المحايدة»، التي تضم حقلي الخفجي والوفرة؛ لعودة الإنتاج لها مع احتفاظ كل دولة بسيادتها على النصف الخاص بها، وهو الحقل الذي تم إغلاقه في الفترة من ٢٠١٤م-٢٠١٥.

خريطة (١)

المنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية

المصدر: العربي الجديد. (مكاسب الاتفاق النفطي الكويتي السعودي. ٢٠١٩م)

قائمة المراجع

أولاً ـ المراجـــع العربية.

ثانياً ـ المراجع الأجنبية.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

أولاً ـ المراجـع العربية:

١ـ الشايجي، عبدالله.(٢٠١٨). أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور، الأسباب، الوساطات، وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ط(١). ص٢٨-٣٠.

٢ـ بوغارت، لوري بلوتكين. (٢٠١٧، ٢٧ يوليو). كيف تواجه الكويت رياح الأزمة الخليجية. استرجع في تاريخ ٢١ أغسطس، ٢٠٢٠ من https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/how-kuwait-is-surviving-the-gulf-crisis

٣ـ سليم، محمد السيد. (٢٠١٣). تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط(٣). ص٧.

٤ـ أبو صليب، فيصل. (٢٠١٧). التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية ١٩٦١-١٩٩٠. مجلة العلوم الاجتماعية: جامعة الكويت. ج ٤٥، ع (٣). ص ١٣٦.

٥ـ الشيخ، نور. (٢٠١٩). الثابت والمتحول ٢٠١٩: المواطنة في تيارات الخليج، المستجدات في دولة الكويت. استرجع في تاريخ ٣١ أغسطس، ٢٠٢٠ من https://gulfpolicies.org/3-4 .

٦ـ الجابر، خالد ونيوباور، سيغورد. (٢٠٢٠، ٥ مارس). أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط. قطر: دار الوتد. ط(١)، ص ٦٢ - ٦٨، ١٣٣.

٧ـ أبـو صليـب، فيصـل. (٢٠١٧، ٢٢ يونيـو). الوسـاطة الكويتيـة: خـبرات تاريخيـة في مواجهـة أزمـة فريـدة. اسـترجع في تاريـخ ٢ سـبتمبر، ٢٠٢٠ مـن https://studies.aljazeera.net/ar/reports/170622084818610/06/2017.html

٨ـ الشيخ، نور. (٢٠١٩). مرجع سابق.

٩ـ تُعـرف الدبلوماسـية الوقائيـة (Preventive Diplomacy) ـ بحسـب الأمـم المتحـدة ـ بأنهـا: الدبلوماسـية المتخـذة؛ لأجـل الحيلولـة دون تحـول المنازعـات إلى نزاعـات. ويقـوم مبعوثـون دبلوماسـيون موفـدون بزيـارات إلى مناطـق الأزمـات بغـرض التشـجيع عـلى الحـوار والتوصـل إلى حلـول توافقيـة وتسـوية التوتـرات بالوسـائل السـلمية.
https://www.un.org/undpa/ar/diplomacy-mediation

١٠ـ الجابـر، خالـد ونيوبـاور، سـيغورد. (٢٠٢٠، ٥ مـارس). مرجـع سـابق. ص٦٢- ٦٨، ١٣٣.

١١ـ صالـح، عبـير إبراهيـم محمـد. (٢٠٢٠). رسـالة ماجسـتير بعنـوان «الـدور الإقليمـي والـدولي لدولـة قطـر: دراسـة تحليلية في الفـترة التاريخيـة ١٩٩٥- ٢٠١٩م. فصـل الأزمـة الخليجيـة، ص١٧٨ - ١٨١.

١٢ـ صالح، عبير إبراهيم محمد. (٢٠٢٠). مرجع سابق. ص٢٠٤.

١٣ـ بنـافي، ريناس. (٢٠١٦، ٢٥ ديسـمبر). المفهـوم المعـاصر للأمـن القومـي وإشـكاليات المعضلـة الأمنيـة. اسـترجع في تاريـخ ٧ سـبتمبر، ٢٠٢٠ مـن https://democraticac.de/?p=41634

١٤ـ أوشـن، نـصر الديـن. (٢٠١٤). المعضلـة الأمنيـة في العلاقـات الأمنيـة بـين المغـرب والجزائـر. الجزائـر: جامعـة العـربي بـن مهيـدي. ص ١٢-٢٩.

١٥ـ الأحمر، فادي عبدالغني. (٢٠٢٠، ٢٩ فبراير). المعضلة الأمنية وأثرها في التنافس الصيني-الهندي. جامعة دمشق: المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. المجلد الرابع، العدد ١. ص١٣٠-١٣١.

١٦ـ سليم، محمد السيد. (٢٠١٣). مرجع سابق ط(٣). ص٣٠٤.

١٧ـ عبد الرحمن، حسام. (٢٠١٩، ٢٦ أغسطس). ٦,٦ مليارات دولار نفقات دفاعية للكويت في ٢٠١٩. استرجع في تاريخ ٣ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://alqabas.com/article/-606-5702116

١٨ـ إبراهيم، أحمد. (٢٠٢٠، ٦ يناير). بالأرقام والمهام... إليك أماكن تواجد القوات الأمريكية في المنطقة. استرجع في تاريخ ٣ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://al-sharq.com/article/06/01/2020/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%82%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A5%D9%84%D9%8A%D9%83-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%83%D9%86-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%AC%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9

١٩ـ السلامة، حمد. (٢٠١٩، ٢٣ يونيو). الخبيزي: تعاون إستراتيجي مع دول أوروبية لتسليح الجيش الكويتي. استرجع في تاريخ ٢٧ أغسطس، ٢٠٢٠ من https://alqabas.com/article/-683210

٢٠ـ شدياق، سمر. (٢٠١٧، ١٢ ديسمبر). افتتاح معرض الخليج الرابع

للدفاع والطيران بالكويت. استرجع في تاريخ ٢ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://www.youtube.com/watch?v=gAAO7UbtWOQ

٢١ـ الكفراوي، محمد. (٢٠١٩، ١٠ ديسمبر). بزيادة ١٠٠٪ في عدد الشركات المشاركة. معرض الخليج للدفاع يفتتح نسخته الخامسة بالكويت. استرجع في تاريخ ٢ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://www.aljazeera.net/news/politics/10/12/2019/%D8%A%7D%84%9D%83%9D%88%9D8%9A%D%8AA-%D%85%9D%8B%9D%8B%1D%8B%-6D%8A%7D%84%9D%8AE%D%84%9D8%9A%D%8AC-%D%84%9D%84%9D%8AF%D%81%9D-%8A%7D%8B%-9D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%7D8%9A%D8%B%1D%8A%7D86%9

٢٢ـ شدياق، سمر، مرجع سابق.

٢٣ـ الكويت وتركيا توقعان اتفاقات اقتصادية وأمنية. (٢٠١٧، ١٤ سبتمبر). استرجع في تاريخ ٢٩ أغسطس، ٢٠٢٠ من https://www.aljazeera.net/news/arabic/14/9/2017/%D%8A%7D9%84%D%83%9D%88%9D8%9A%D%8AA-%D%88%9D%8AA%D%8B%1D%83%9D8%9A%D%8A%-7D%8AA%D%88%9D%82%9D%8B%9D%8A%7D%-86%9D%8A%7D%8AA%D8-%9%1D%8A%7D%82%9D%8A%7D%8AA

٢٤ـ العلاقات الكويتية التركية. صداقة تاريخية يعززها تعاون سياسي واقتصادي وثقافي. (٢٠١٨، ٧ مايو). استرجع في تاريخ ٢٩ أغسطس، ٢٠٢٠ من https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2724856

٢٥ـ عبدالغفار، محمد. (٢٠١٨، ١٧ يوليو). الكويت والصين. شراكة على طريق «مدينة الحرير». استرجع في تاريخ ٣٠ أغسطس، ٢٠٢٠ من

http://alquds.co.uk/%D%8A%7D%84%9D%83%9D%88%9D%98A%D%8AA-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%5D8%9A%D-86%9/

٢٦ـ بدير، محمود. (٢٠١٧، ٦ أكتوبر). بينها علي بابا.. صفقات ضخمة بين الكويت والصين. استرجع في تاريخ ١ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://www.alaraby.co.uk/%D %8A %8D8 %9A%D %9 %86D %87 %9D %8A % -7D %8B %9D %84 %9D8 %9A-% D %8A %8D %8A %7D %8A %8D %8A -7 %D %8B %5D %81 %9D %82 %9D %8A %7D %8AA-%D%8B%6D%8AE%D%85%9D%8A%-9D%8A%8D8%9A%D-86%9%D %8A %7D %84 %9D %83 %9D %88 %9D8 %9A%D %8AA-%D %88 %9D %8A %7D %84 %9D %8B %5D8 %9A%D86%9

٢٧ـ عن النفط المشترك بين الكويت والسعودية. (٢٠١٩، ٢٥ ديسمبر). سترجع في تاريخ ٤ سبتمبر، ٢٠٢٠ من https://www.alaraby.co.uk/%D %85 %9D %8A -7%D%86%9D%8B%9D%8B%1D%81%9D%-87%9D%8B%9D-86%9%D %8A %7D %84 %9D %86 %9D %81 %9D %8B -7%D %8A %7D %84 %9D %85 %9D %8B %4D %8AA%D %8B %1D % -83 %9D %8A %8D8 %9A%D -86 %9%D %8A %7D %84 %9D %83 %9D %88 %9D8 %9A%D %8AA-%D%88%9D%8A%7D%84%9D%8B%3D%8B%9D%88%9D%8AF%D8 %9A%D %8A9

ثانياً - المراجع الأجنبية :

1- ATQ= Anti- Terror Quartet.

2 - Nye, Joseph S. (2003). Limits of American power. Political science quarterly. V0l (117), No (4).

3 - Abdullah Al Shayji. (2018, 27 February). Kuwait's soft power is its biggest asset. Retrieved 29 August 2020, from https://gulf-news.com/opinion/op-eds/kuwaits-soft-power-is-its-biggest-asset-1.2180201

4 - Abdullah Al Shayji. Kuwait's soft power is its biggest asset. Op. Cit.

5 - Shugerman, Emily. (2017, 8 September). Donald Trump 'Jealous of Kuwaiti rulers plan because it's bigger than his '. Retrieved 1 September, 2020 from https://www.independent.co.uk/news/world/americas/us-politics/trump-plane-jealousy-bigger-kuwait-emir-visit-air-force-one-white-house-a7936681.html.

6 - U.S State department clear $1.4 billion sale of patriot and missile system to Kuwait. (2020, 29 May). Retrieved 1 September, 2020 fromhttps://www.reuters.com/article/us-usa-kuwait-patriot/u-s-state-department-clears-1-4-billion-sale-of-patriot-air-and-missile-system-to-kuwait-idUSKBN2343AR.

7 - Turkey, Kuwait sign military cooperation agreement for 2019. (2018, 12 October). Retrieved 28 August 2020 from https://www.dailysabah.com/diplomacy/2018/10/12/turkey-kuwait-sign-military-cooperation-agreement-for-2019

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت